

مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس:

# إحالة ملف مخالفات بيع وأجير أراضي الدولة والأوقاف والمواطنين إلى النائب العام العزل والتشهير بحق القيادات العليا وموظفي ومسؤولي الأجهزة الحكومية وغيرهم من يثبت تورطهم بمخالفات في قضايا الأراضي



ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس تقرير اللجنة الوزارية المكلفة النزول الميداني لعدد من المحافظات لدراسة المشاكل الموجودة فيها بهدف إيجاد الحلول والمعالجات العملية.

وقد تضمن التقرير قضايا الأراضي والتوظيف والمتقاعدين والمنتقطعين والعمالية الفائضة وتلك التي يتم الاستغناء عنها في بعض القطاعات التي يتم إعادة هيكلتها وبالبطالة وغيرها من القضايا المتصلة بنظام السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية وتنشيط الأداء الاقتصادي المحلي على مستوى المحافظات والمديريات.

فيما يتعلق بقضايا الأراضي أحال مجلس الوزراء الملف المقدم من قبل اللجنة الوزارية إلى النائب العام لمراجعته واتخاذ كافة الإجراءات القانونية الرادعة بما في ذلك العزل والتشهير بحق كل من يثبت تورطه أو تسببه في المخالفات أو التصرفات غير القانونية فيما يخص تملكه أو بيع أو أجير أراضي وعقارات الدولة أو الأوقاف أو أراضي المواطنين سواء كانوا من القيادات العليا أو موظفي ومسؤولي الأجهزة الحكومية أو غيرهم على أن يدخل هذا الملف ضمن القضايا المستعجلة.

وجه المجلس الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية لوقف التصرف بالأراضي التي ضمنها الملف بما في ذلك الإشكاليات المتعلقة بها بما في ذلك الإعلان عن تلك الأرضي بأنها محل خلاف لما فيه حماية المواطنين من أي مشكلة قد تنجع عن ذلك.

كما وجه المجلس الأخ رئيس الهيئة العامة للمساحة والأراضي والخطيط العمراني وبالتنسيق مع النائب العام بوقف تسجيل وثائق الأراضي التي لم يتم تسجيلها تلك الخصايا وباستثناء من الأموال التي تم تسجيلها وكافة الأوقاف ورثي الأملاك والمعابر التي تضمنها مذكرات على رئيس الهيئة وبالتنسيق مع أجهزة السلطة المحلية في أمانة العاصمة والمحافظات تمهيداً لوقف تصرف لهم أرض السكن من العمال والسكنين واستكمال إجراءاتها القانونية على النحو السليم بما في ذلك استقطاع مبالغ مالية لهذا الغرض وتكميلها على ذلك الحصول على تلك القطع وفي حالة وجود أكثر من شخص يحمل حق تملك أو تأجير لنفس القطعة فإنه يتم تبليغ العلبة التي تضمنها توجيهات فحامة الأخ الرئيس الوجهة لهيئة المساحة والأراضي ولجان العلبة.

وشدد مجلس بهذا الخصوص على اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتسربين في هذه المسألة.

وفيما يخص قضايا التوظيف والعمالية الفائضة أو تلك التي تم الاستغناء عنها فقد وجه المجلس وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وبالتنسيق مع السلطة المحلية تقديم مشاريع القرارات بالمعالجات المقترنة من قبل اللجنة الوزارية بما في ذلك معالجة أوضاع المتقاعدين من العمل في الأجهزة الحكومية.

وتحث مجلس الوزراء إلزام المحافظات برئاسة محافظات على تنفيذ تدابير تحسين

القدرة الحدية لهذه المحافظات وإحلال العمل والاستفادة من غيرات الهيئة والإقليمية.

ووجه مجلس بإعداد المقررات المقترنة برسوخ الصالحيات المالية للمجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات، وتم تكليف الأخ وزير إمدادات احتياجات المحافظات والأخ محافظ محافظة الضالع بإعداد تقرير متكامل بالاحتياجات الحفاظية وتقييم ذات الأولوية على مستوى مختلف مديريات المحافظة وتقديمه إلى مجلس المناقشة واتخاذ المجالس الازلية المقررة لتنمية المحافظة.

كما كلف مجلس وزارة النقل بتقديم مشروع قرار مدرج من كافة الجهات حول فتح الأجواء أمام حركة الطيران لافيا تطوير الملاحة الجوية وحركة النقل الجوي على مستوى المحافظات التي يوجد بها مطارات.

وأستمع الاجتماع إلى عرض الأخ رئيس المجلس حول أهمية الاستفادة من الغاز وكذا المجلس بهذا الشأن على وزارة النقل والمادر دراسة هذا الموضوع واقتراح الآلية المناسبة للاستفادة من الغاز المصاحب بما يخدم عملية التنمية وتقييم ذلك إلى الاجتماع المقبل للمجلس.

وأطلع المجلس على تقرير الأخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية حول الإجراءات التي بدأها اللجنة الأمنية بشأن منع حمل الأسلحة النارية بأمانة العاصمه وعاصمه المحافظات وذلك استنادا إلى المادة 10 من القانون رقم 40 لسنة 1992 بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية.

وقد أشاد الاجتماع ببيان الإجراءات وأكد على ضرورة التزام كافة القيادات السياسية وأعضاء مجلس النواب والشوري والقيادات الإدارية والأمنية وال العسكرية بهذا القرار الذي يستهدف تعزيز السكينة في المجتمع ودعم تحركات التنمية والاستثمار وإبراز الوجه الحضاري للشعب اليمني.

## باجمال؛ تأسيس المؤتمر مثل بداية لانتقال نحو الفكر الوطني في اليمن على مختلف مستوياته



طنبي في صياغتها كافة

الوطني الذي شارك في صياغتها شرائح المجتمع اليمني بمختلف توجهاتها السياسية والفكرية والثقافية.

وقال: إن بداية انطلاق العيد الفضي لتأسيس المؤتمر مناسبة لها دلالتها في اليمن على مختلف مستوياته.

وأضاف باجمال في مؤتمر صحفي عقده صندوق أمين مبادئ الوليد الفضي

لتأسيس المؤتمر الشعبي العام "تأسيس المؤتمر الشعبي العام" في 24 أغسطس 1982

على عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس

المؤتمر الذي يمكن المؤتمر أن يتحقق

ل الوطن تحت قيادته الحكيمية إنجازات رائدة

على صعيد بناء الدولة اليمنية الحديثة

وال乾坤 قياماً في تحقيق غايات وطموحات الشعب اليمني.

ونوه إلى أن المؤتمر الشعبي

العام هو "التنظيم الوحدي الذي ثار على

بلوغه العهد الوطني والجماهيري والإنساني

اليماني لأنه جاء نتيجة عملية كبيرة في

ال-war، وضم جميع القوى التي كانت

منضوية في هذا الفك أو ذاك تحت رايته

مختلفة، سواء كانت قومية، أو إسلامية أو

ماركسية، أو سعيه بالعمارة على توجهاته

الوطاه السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والتقافية من مasisies من وثيقة الميثاق

بين المؤتمر الشعبي العام والأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب، أكد باجمال أن الحوار مستمر

باعتباره ضرورة وطنية وان الجميع

أمام التزامات واستحقاقات لا يمكن تجنبها

على الإطلاق إلا بالحوار.

واعتبر الحوار المحتوى الأساسي

لتحقيق اتفاقية والفاكت المستثير وان الصمت

تجاه اقتضاها بداية لحكم عملي وحكم

فردوي ينافي مع ممارسات وفك المؤتمر

الشعبي العام، وعلى وجه الخصوص

منذ الحدث الذي عرف

شخصية وطنية رائدة في مجال العمل

السياسي والإداري، وهو خاتمة الآخرين

على عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس

المؤتمر الذي يمكن المؤتمر أن يتحقق

ل الوطن تحت قيادته الحكيمية إنجازات رائدة

على صعيد بناء الدولة اليمنية الحديثة

وال乾坤 قياماً في تحقيق غايات وطموحات الشعب اليمني.

وتحتسب باجمال في البرنامج الصحفى

عن رؤية المؤتمر الشعبي العام

اليماني أنه جاء نتيجة عملية كبيرة في

ال-war، وضم جميع القوى التي كانت

متضورة في هذا الفك أو ذاك تحت رايته

مختلفة، سواء كانت قومية، أو إسلامية أو

ماركسية، أو سعيه بالعمارة على توجهاته

الوطاه السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والتقافية من مasisies من وثيقة الميثاق

باجمال؛ تأسيس المؤتمر مثل بداية لانتقال نحو الفكر الوطني في اليمن على مختلف مستوياته

## تنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية

### صنع تعاوٍ لشبكات الري الحديث بـ(500) مليون ريال

وقال أنه قد تم تدشين الري الحديث

كالأثاث المنقول للتوفير للأهالى والأدوات

الاستيراد الخارجى، وجوجه إلى أن

الكلفة الأساسية للمشروع تبلغ نحو

(500) مليون ريال، وتكلفة الفعلية

نحو (200) مليون ريال.

الخim الطبي الخيري بأمانة العاصمة يختتم فعالياته

افتتحت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية أعمال الخيم الطبي الخيري الذي دشنته الأسبوع الماضي في

الحسينية بالعاصمة بمناسبة افتتاح أول مركز طبي خيري في بلادنا.

وأوضح مدير مكتب الهيئة بالعاصمة مختار العطاوي أن الافتتاح

دراسة العديد من الأسواق العالمية المتقدمة

لثل هذه المصانع، واستقرت الدراسات

على الصانع التقليدى لأنها الأفضلية المطلوبة

والجودة وشأن ينبع بين المصنعين

وأوضح الأخ / بشارى في تصريح

لـ 14 أكتوبر إلى أنه تجرى حالياً

استكمال الاجراءات والترتيبات

الازمة لتنقية الغلبي مشروع الصنع

التعاونى لشبكات الري الحديث، مشيرة

إلى أن إنشاء هذا المشروع يأتى تجسيداً

لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية

وذلك بعد متابعة مكتب العطاوى بالجهات

الخارجية بالجهود الإنسانية والهنية التي بذلها الأطباء والفنين لخدمة المرضى

وأشاد العطاوى بالجهود الإنسانية والهنية التي بذلها الأطباء والفنين لخدمة المرضى

وشن دور واهتمام وزارة الصحة وأمانة

المركز الطبي الثابت الذى سقدم خدماته لتشخيصه والعلاجه للمرضى وبأسعار رمزية عادلة.